المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
المجلد 3 / العـــدد: 2 (2020)
ص 11-33

دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة "برج بوعريريج" للفترة 2014-2019.

The role of the municipality's budget in financing local development. Case study of Ain Tasera municipality "Bordj Bou Arreridj" for the period 2014-2019

بن عامر زبير*[1]
[1] جامعة فرحات عباس سطيف 01 benameurzoubir@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/05 تاريخ القبول: 2020/11/20 تاريخ النشر: 2020/12/28

ملخص

من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نبين دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تعرضت الدراسة في شقها النظري لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية ومختلف المصادر التي تمولها سواء من ميزانية البلدية أو من مصادر خارجية.

في الجانب الميداني تطرقنا إلى دراسة حالة ميزانية بلدية عين تسرة ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة: 2014-2019،

Abstract

Through this study we tried to clarify the role of the municipality budget in achieving development at the local level, and in order to reach this goal, the study examined, in its theoretical part, various aspects related to local development and the various sources that finance it, whether from the municipality's budget or from external sources.

On practical part, the case of the municipality's budget of Ain Tasera and its contribution to the achieving local development during the period: 2014-2019, and the study reached a number of results, perhaps

*المؤلف المرسل

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها أن ميزانية البلدية تساهم بشكل كبير في تطوير التنمية المحلية، وخاصة ما يتعلق منها بفك العزلة والتهيئة الحضرية وذلك حسب إمكانياتها، غير أن المصادر الذاتية للبلدية تمثل جزء صغير جدا في تمويل عملية التنمية، ويتم تغطية الجزء المتبقي من خلال مخططات البلدية للتنمية وإعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: ميزانية بلدية، تنمية محلية، مخططات بلدية للتنمية، صندوق تضامن وضمان للجماعات المحلية، ميزانية تجهيز.

تصنيف جال: H60؛ H61، H52

the most important of which is that the municipality's budget contributes significantly to the development of local development, especially with regard to dismantling isolation and aménagement Urban, according to its capabilities, but the self-resources of the municipality represent a very small part in financing the development operation, and the remaining part is covered by municipal development plans and subsidies from the Solidarity and Guarantee Fund for local groups.

Key words : municipal budget, local development, municipal development plans, Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities, Equipment budget.

Jel Classification: H60 ؛H61 ،H52

1. مقدمة

تعتبر التنمية المحلية مطلب كل دولة متقدمة كانت أو نامية، والجزائر كباقي دول العالم سعت إلى تحقيق التنمية المحلية، ولأجل تحقيق هذا الهدف سنت عدة قوانين وتنظيمات ورصدت أموال ضخمة من ميزانيتها كل سنة، وللوصول إلى تنمية محلية شاملة تمس غالبية السكان أوكلت هذه المهمة للبلديات باعتبارها النواة الأولى للدولة، ولقربها من المواطن، وقدرتها على تشخيص احتياجاته التنموية عن طريق ممثليه المنتخبين في مجالسها، وحتى تتمكن البلدية من أداء دورها في هذا المجال، أوجب عليها القانون تخصيص جزء من ميزانيتها عن طريق الاقتطاع من ايرادات التسيير، للتكفل بمشاريع تمس الجانب التنموي للبلدية.

لعدة اعتبارات لعل أهمها التفاوت في امكانيات البلديات المالية فمنها الغنية ومنها الفقيرة، فقد وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات لإعادة توزيع تلك الموارد، ولهذا الغرض تم إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حيث يحصل هذا الأخير اشتراكات كل بلديات الوطن ليعيد توزيعها فيما بعد. ولاستكمال عملية التنمية على أتم وجه تم تدعيمها من ميزانية الدولة للتجهيز كل سنة عن طريق المخططات البلدية للتنمية، واعتبرت هذه الاعتمادات وتلك الإعانة الممنوحة من طرف الصندوق سالف الذكر من المصادر الخارجية لميزانية البلدية.

الإشكالية الرئيسية: قصد التعرف على الدور الذي تؤديه ميزانية البلدية في عملية التنمية المحلية، يمكننا أن نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة البلدية من خلال ميزانيتها في عملية التنمية المحلية؟

الأسئلة الفرعية: إن تمويل التنمية المحلية يغطى بداية عن طريق المصادر الذاتية المتمثلة في الاقتطاعات من إيرادات قسم التسيير، والباقي يمول من مصادر خارجية متعددة أخرى، لعل أهم تلك المصادر المخططات البلدية للتنمية، ومساهمات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الذي يعمل على إعادة توزيع الموارد على البلديات المعوزة.

وبالتطبيق على حالة بلدية عين تسرة للفترة من 2014-2019 يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى كفاية المبالغ المقتطعة من إيرادات قسم تسيير بلدية عين تسرة لتمويل مشاريعها التنموية؟؛
- ما الدور الذي تؤديه مخططات البلدية للتنمية في تمويل برامج التنمية المحلية على مستوى بلدية عين تسرة؟؛
- ما مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل قسم التجهيز في ميزانية بلدية عين تسرة؟.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية نضع الفرضية التالية:

تساهم ميزانية البلدية بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد نسبة مساهمة مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية في عملية التنمية المحلية؛
- التعرف على مختلف المجالات التنموية المحلية التي تهتم بها المخططات البلدية للتنمية؛
- تشخيص لأهم البرامج الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- ابراز دور الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير في تجسيد التنمية المحلية.

حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية، وكون معظم البلديات في الجزائر يتم تسييرها تقريبا بنفس الطريقة، وتسري عليها نفس القوانين والتنظيمات، تم اختيار واحدة من تلك البلديات حيث تشكل بلدية عين تسرة التابعة لولاية برج بوعريريج الحدود المكانية لدراستنا هذه، وتمثلت الحدود الزمانية في الفترة التي سيتم فيها متابعة مشاريع التنمية المحلية بمختلف مصادر تمويلها، وقد تم اختيار آخر ستة سنوات، حيث غطت الدراسة الفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019.

تقسيم الدراسة: من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة قسمنا هذه الأخيرة إلى محورين كالتالي:

- التنمية المحلية ودور ميزانية البلدية في تحقيقها.
- دور ميزانية بلدية عين تسرة في تمويل التنمية المحلية للفترة 2014-2019.

2. التنمية المحلية ودور ميزانية البلدية في تحقيقها

1.2. مفاهيم حول التنمية المحلية: تعد التنمية المحلية من المفاهيم التي تعددت فيها الكتابات والتعاريف فلم يعد يركز فيها على جانب معين، فقد تعددت عناصرها وتنوع مختلف الفاعلين فيها حيث يسعى كل منهم إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ...إلخ، وإن المجتمعات المحلية تحظى باهتمام كبير في معظم الدول سواء النامية منها أو المتقدمة وذلك لأن تحقيق التنمية المحلية الشاملة تعد وسيلة لتحقيق التنمية على مستوى الوطن ككل.

1.1.2. تعريف التنمية المحلية: للتنمية المحلية عدة تعريفات فمنها "هي مسار لتنويع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح نتاج جهد سكان الإقليم" (**عبد المطلب و حسين الأمين ، 2018، صفحة 40**). ركز هذا التعريف على مختلف المجالات التي تمسها التنمية المحلية وأكد على ضرورة إشراك السكان في هذه العملية.

كما تم تعريفها على أنها القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضا بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها. (**سفيان و مهدية، 2016، صفحة 82**)

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند

السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي. (**خضر، 2016**)

في الجزائر تقوم بهذا الدور مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية التي تتواجد على مستوى كل الولايات وتعمل تحت وصاية وزارة المالية بعد أن كانت سابقا تابعة لسلطة الوالي.

2.1.2. عناصر التنمية المحلية: تعتمد التنمية المحلية على تفاعل مجموعة من العناصر لتحقيقها ولعل أهمهم: (**عبدالسلام و أمال ، 2020، صفحة 94**)

أ. **المواطنين أو الأفراد:** يساهم الأفراد بشكل كبير في دعم وترقية التنمية المحلية عبر العمل التطوعي التضامني، خاصة في دورهم كمجتمع مدني فعال.

ب. **الهيئات والمؤسسات المحلية:** هي مجموعة من المنظمات المحلية كالبلدية والولاية والمؤسسات أخرى، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

ت. **الإقليم:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

ث. **القطاع الخاص:** يعتبر الكثير من المفكرين أن الدور الجديد للقطاع الخاص هو دعم التنمية المحلية عبر سياسة تحفيزية من قبل السلطات المحلية، حيث يمكن للشركات والمصانع وحتى كبار التجار تمويل حملات الخدمة العامة وتحسين المحيط، أو دعم الطبقات الهشة وفق برامج العمل الخيري التطوعي خاصة في المناسبات الدينية والوطنية كالدخول المدرسي، أو دعم جهود البلديات في الشق الاجتماعي بالتكفل ببعض مستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يمكن للقطاع الخاص دعم البلديات حتى في إنشاء بعض الهياكل القاعدية المحلية كالطرق البلدية، الجسور الصغيرة وفك العزلة عن المناطق النائية وغيرها من المشاريع التنموية التي تنعكس على القطاع الخاص.

3.1.2. مجالات وأهداف التنمية المحلية: تعمل التنمية المحلية على تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف من مجتمع محلي لأخر في مجالات متعددة لعل أهم تلك المجالات والأهداف ما يلي:

أ. أهداف التنمية المحلية في المجال الاقتصادي: (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 4)

- زيادة فرص العمل المستقر والمنتج، وذلك من خلال إطلاق وزيادة المشاريع الاقتصادية المحلية؛
- التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين، وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي؛
- تنويع وزيادة مصادر الدخل المحلي، بما يكفل تحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي؛
- زيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع المحلي، وتقريب فوارق الدخل فيما بينهم؛
- إقامة الصناعات الأساسية، التي تشكل الدعامة الأساسية لعملية التصنيع، وذلك وفقا لخصوصية كل منطقة محلية؛
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يسهم في تعزيز من زيادة قيامها بواجباتهما.

ب. أهداف التنمية المحلية في المجال الاجتماعي والثقافي: (ياسين، 2017، صفحة 140)

- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية وغيرها، من خلال رفع كمي و نوعي وعدالة توافر خدمات التنمية الاجتماعية؛
- توسيع الهياكل التربوية والاجتماعية والصحية، ببناء المدارس والمستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية، داخل مختلف التجمعات السكانية المحلية؛

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛
- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها، وإدماج الفئات الاجتماعية المهمشة؛
- الارتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية، وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة؛
- رفع المستوى الحضري بحيث يخلق ظروف مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستوى المحلي؛
- ضبط معدل النمو العددي للسكان ليتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المحلية المتاحة.

ج. **أهداف التنمية المحلية المؤسساتية: (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 4)**

- الاستفادة من اللامركزية من خلال وضع المشاريع المناسبة لكل منطقة؛
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، بما يضمن تحقيق العدالة التنموية فيها وتقليل الفوارق التنموية كذلك فيما بين أقاليم الدولة؛
- دعم الإدارة المحلية، لمساعدتها على لعب الدور الأساسي لها، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتقنية؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية، وتوزيعها بين أقاليم الدولة؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية؛
- التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالمجتمع، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق هذه التنمية.

2.2. دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية: تساهم البلدية من خلال ميزانيتها في تحقيق التنمية المحلية عن طريق عدة آليات تشكل في مجملها برامج قسم التجهيز والاستثمار، إذْ قد تمولها البلدية من مواردها الذاتية بمختلف مصادر الايرادات

التي تحصلها سواء من جراء استغلال لأملاكها أو من جبايتها المحلية، وذلك بقوة القانون حيث تفرض عليها نسبة محددة دنيا سنويا تقتطع من ايرادات قسم التسيير لتمول بها نفقات قسم التجهيز والاستثمار، ونظرا لتزايد متطلبات التنمية المحلية وعدم كفاية الموارد الذاتية لتغطية جميع المتطلبات التنموية للساكنين، خاصة في البلديات محدودة الموارد. تقوم الدولة بمنح إعانات سواء من ميزانيتها في إطار مخططات البلدية للتنمية، أو عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

1.2.2. برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق الإقطاع من ايرادات قسم التسيير: حرصا من الدولة على ضمان التنمية المحلية، فقد سنت مجموعة من التنظيمات التي تجبر البلديات على تخصيص جزء من ايرادات قسم التسيير لإنجاز المشاريع والتكفل بانشغالات المواطنين التنموية، وقد تم صدور أول مرسوم في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وهو المرسوم رقم: 67-145 بتاريخ: 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير، وقد حدد نسبة الاقتطاع الدنيا بـ: 10% ويمكن للبلديات الميسورة ماليا أن تقتطع أكبر من هذه النسبة، كما نصت المادة 02 من هذا المرسوم على إمكانية رفع هذه النسبة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة المالية.

نظرا لاعتياد المسيرين في البلديات على هذه النسبة أصبح الكثير منهم يقتطعها مباشرة حتى قبل صدور القرار الوزاري المشترك خاصت في ظل تأخر صدور مثل هذه القرارات، فعلى سبيل المثال صدور القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نسبة الاقتطاع لسنة 2019 كان بتاريخ: 20 جانفي 2019 إلا أن نشره في الجريدة الرسمية هو الأخر يأتي متأخر، حيث صدر بالجريدة الرسمة العدد: 22 المؤرخة في: 17 أبريل 2019 في حين أن قانون البلدية يلزمها بالمصادقة على ميزانيتها في أجل أقصاها 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها. ويتم الاقتطاع أو حساب النسبة الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار من خلال العلاقة التالية: (**القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 20 جانفي 2019، 2019**)

حـ83 الاقتطاع لقسم التجهيز والاستثمار = (حـ74 مخصصات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مطروحا منه المساعدة المقدمة للأشخاص المسنين + حـ75 الضرائب غير المباشرة مع حسم حقوق الحفلات + حـ76 الضرائب المباشرة مع حسم المساهمة في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا مساهمة البلدية في ترقية مبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية) * 100/10.

2.2.2. برامج التنمية المحلية الممولة في إطار المخططات البلدية للتنمية: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية (**ليندة، 2016، صفحة 228**)، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، كما يقصد به مشاركة البلدية في التخطيط والذي يشمل كل القطاعات كما أنه الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية ويعد وفقا للبرنامج الوطني والبرنامج القطاعي للتنمية لتلبية حاجيات السكان، ولعل أبرز مميزاته أنه يقوم على مبدأ لامركزية التخطيط والذي يقصد به اشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية انطلاقا من أولوية يمليها المخطط الوطني للتنمية والقدرات المحلية بإحالة الصلاحيات لها لتنفيذ مخططها. (**المرسوم رقم: 73- 136، 1973**)

3.2.2. برامج التنمية المحلية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم: 73-134 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية، وهذا تطبيقا للمادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على مستوى المحلي.

تتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية، وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية. وهي الصناديق التي تم إنشاءها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال

تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينها.

يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، مقره مدينة الجزائر العاصمة كما أن وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق. (**ابراهيم، 2017، صفحة 605**)

3. دور ميزانية بلدية عين تسرة في تمويل التنمية المحلية للفترة 2014-2019

من خلال هذا المحور وقصد الاجابة عن الاشكالية المطروحة سيتم التطرق لدراسة حالة بلدية عين تسرة خلال ستة سنوات من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، وهذا بتفصيل مختلف مشاريعها التنموية بداية على مصادر التمويل المختلفة والمتمثلة في الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير ومن ثم مخططات البلدية للتنمية وأخيرا الإعانات المتأتية من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بعد ذلك سنتطرق إلى تفصيل المشاريع التنموية من حيث المجال المخصصة له حيث توجه التنمية إلى مجالات مختلفة اقتصادية نركز فيها على كلا من التزويد بالمياه الصالحة لشرب والصرف الصحي وكذا شق وتعبيد الطرقات قصد فك العزلة وزيادة الحركة التجارية، بالإضافة إلى مشاريع تمس رفاهية الساكنين على غرار التهيئة الحضرية والإنارة العمومية. ومشاريع ثقافية واجتماعية والمتمثلة أساسا في تحسين وضعية المدارس الابتدائية وتوسعتها وكذا انشاء وتهيئة المكتبة البلدية، وتهيئة المراكز الصحية قصد التكفل الجيد بالمواطن، وأخيرا سيتم دمج كلا من الاعتبارين السابقين حيث سيتم التطرق إلى كل مصدر من مصادر التمويل على حدى وأهم مجالات التنمية التي يعتني بها.

1.3. التعريف بالبلدية محل الدراسة: عين تسرة هي إحدى بلديات دائرة رأس الوادي بولاية برج بوعريريج، انبثقت عن التقسيم الإداري الذي تم في الجزائر سنة 1984 من بلديتي عين تاغروت وسيدي مبارك، وتضم عدة قرى وتجمعات سكانية

منها سدراتة وبئر عيسى ولعياضات ومشتة تسرة. يقطنها حوالي 12000 نسمة، تضم أراضي شاسعة صالحة لزراعة الحبوب، وكانت إبان فترة الاستعمار الفرنسي تسمى مخزن روما باعتبار أن ما يجمع من محاصيل زراعية لاسيما القمح والشعير يصدر إلى روما. واليوم بها 5 مخازن للحبوب حديثة تستوعب ما يقرب من 600.000 قنطار أي ما يفوق نصف منتوج الولاية من الحبوب، ناهيك على أن بها منطقة صناعية حديثة معززة بمحطة للسكة الحديدية تضم 03 مطاحن ومصنع للحليب ومصنع للآجر. ومن الطبيعي أنها تشتهر بتربية المواشي لوفرة الأعلاف.

وقد عرفت المنطقة عبر تاريخها الطويل أحداثا هامة ساهمت في كل الثورات والمقاومات الشعبية حتى أطلق على المنطقة التي بها مقر البلدية حاليا "ذراع الدم"، وتقع بلدية عين تسرة على شبكة من الطرقات ويقطعها خط السكة الحديدية شرق – غرب وكذا الطريق السيار شرق- غرب عبر بئر عيسى وسدراتة (**ويكيبيديا**).

2.3. تفصيل المشاريع التنموية بحسب مصدر التمويل: كما تطرقنا سابقا فإن مشاريع التنمية المحلية لأي بلدية تمول من ثلاثة مصادر أساسية أولها الاقتطاع الاجباري من ايرادات قسم التسيير والمفروض على البلدية بموجب التنظيم؛ ويأتي في المرتبة الثانية مخططات البلدية للتنمية والتي تسجل سنويا في ميزانية الدولة للتجهيز ويصادق عليها ضمن قانون المالية إجمالا ويتم توزيعها بعد ذلك بحسب حصة كل ولاية، وهذه الأخيرة تقوم بتقسيمها محليا حسب احتياجات بلدياتها؛ ويأتي صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلة ثالثا حيث يجمع مساهمات جميع بلديات القطر الوطني ليعيد توزيعها على البلديات الأقل تنمية والأشح مواردا لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف البلديات، ومن خلال الشكل الموالي نستعرض حصة كل مصدر من مصادر التمويل سابقة الذكر في البرامج التنموية على مستوى البلدية محل الدراسة.

الشكل رقم (1): تطور مختلف برامج التنمية لبلدية عين تسرة 2014–2019

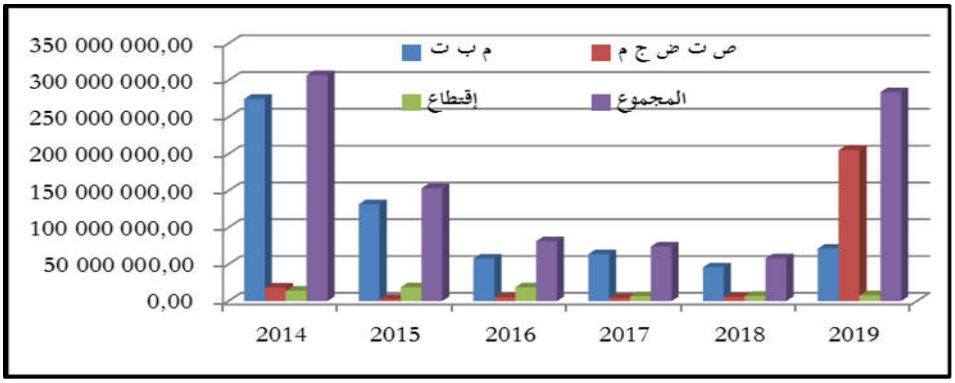

المصـــدر: مـن إعـداد الباحـث بنـاء علـى وضـعية مختلـف المشـاريع التنمويـة لبلديـة عـين تسـرة للفـترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل مشاريع التنمية المحلية لبلدية عين تسرة عرفت تذبذب كبير حيث كانت في بداية فترة الدراسة مبالغ معتبرة، فنجد أن المبلغ الإجمالي المخصص لهذه المشاريع قدر بـ: 306.836 مليون دج بعدد مشاريع إجمالي 24 مشروع تنموي بمختلف مجالاته منه: 19 مشروع ممول عن طريق مخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدر بـ 274.483 مليون دج؛ ويأتي في المرتبة الثانية المشاريع الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حيث مول مشروع واحد بقيمة 18.364 مليون دج؛ لتأتي حصة الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير بأربعة مشاريع خصص لها مبلغ 14.006 مليون دج.

تواصلت هيمنة مخططات البلدية للتنمية على تمويل المشاريع التنموية في بلدية عين تسرة مع تسجيل انخفاض كبير خلال لسنوات 2015 إلى غاية 2018 لتعود في سنة 2019 للارتفاع لكن دون المستوى الذي بلغته خلال سنة 2014، ويرجع هذا إلى تأثر ميزانية الدولة جراء انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014 وما صاحبه من إجراءات على مستوى الحكومة وتعليمات مختلفة من الوزير الأول تحث على ضرورة ترشيد النفقات العمومية وتجميد بعض المشاريع التنموية، حيث أثر ذلك سلبا على مخصص مخططات البلدية للتنمية الموجه لجميع البلديات. ويمثل الشكل الموالي

متوسط نسبة التمويلات الموجهة للتنمية المحلية ببلدية عين تسرة للفترة من 2014-2019 بصيغها الثلاثة:

الشكل رقم (2): متوسط نسبة تمويل مشاريع التنمية لبلدية عين تسرة 2014-2019

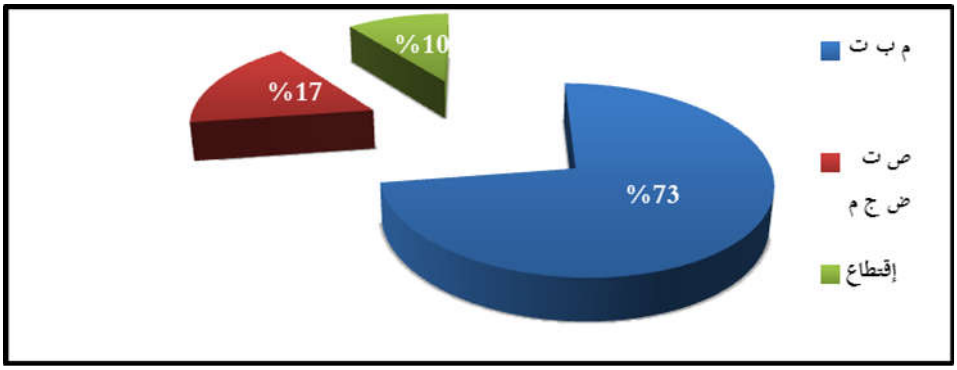

المصـــدر: مـن إعـداد الباحـث بنـاء علـى وضـعية مختلـف المشـاريع التنمويـة لبلديـة عـين تسـرة للفـترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

من خلال الشكل رقم: 02 نلاحظ ان متوسط نسبة مساهمة مخططات البلدية للتنمية تمثل 73% من إجمالي التمويل الموجه للمشاريع التنموية، وهذا يعكس بشكل واضح جانبين مهمين أولهما ضعف كبير في تمويل المشاريع من الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير حيث يمثل فقط 10% من إجمالي التمويل، أما الجانب الثاني فهو اهتمام القائمين على شؤون البلدية من أجل تسجيل مشاريع من مخططات البلدية للتنمية. بينما مثلث إعانة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية نسبة 17% وهي نسبة ضعيفة نوعا ما نظرا لقلة موارد البلدية.

3.3. تفصيل المشاريع التنموية بحسب المجالات: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مجالات التنمية المهتم بها على مستوى بلدية عين تسرة الموضحة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مجالات التنمية لبلدية عين تسرة 2014-2019

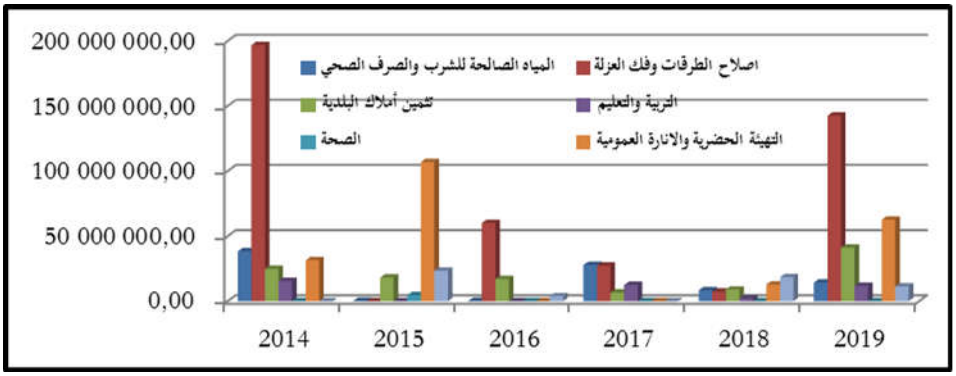

المصـــدر: مـــن إعـــداد الباحـــث بنـــاء علـــى وضـــعية مختلـــف المشـــاريع التنمويـــة لبلديـــة عـــين تســـرة للفـــترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

من خلال الشكل رقم 03 يتضح لنا تنوع في مجالات التنمية التي تهتم بها بلدية عين تسرة إلا أن هذا التنوع ليس متوازنا حسب ما هو مبين في الشكل، غير أن القائمين على شؤون البلدية يدركون أكثر من غيرهم متطلبات تنمية بلديتهم واحتياجات ساكنيهم وفيما يلي تفصيل لبعض أهم المجالات التي تعنى بها البلدية والمفصل بالشكل رقم 04 أدناه.

الشكل رقم (4): متوسط حصة كل مجال من مجالات التنمية من إجمالي التمويل لبلدية عين تسرة 2014-2019

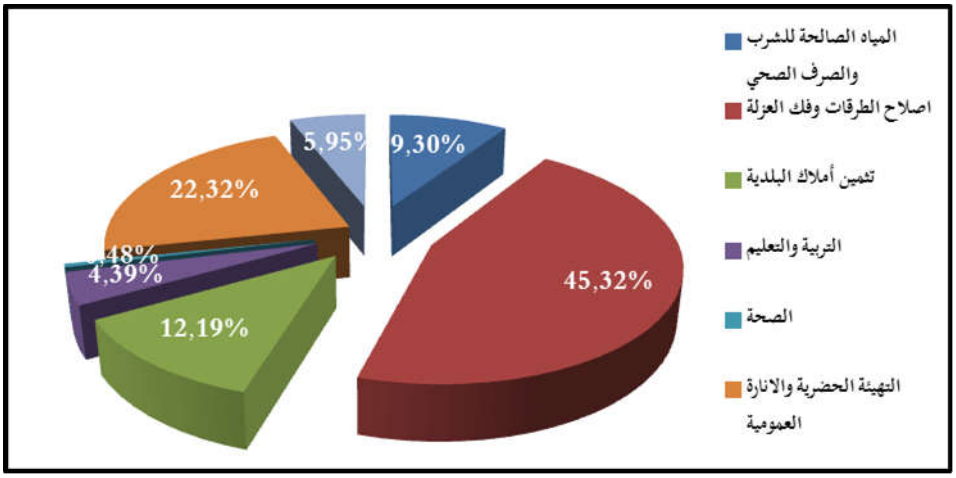

المصـــدر: مـــن إعـــداد الباحـــث بنـــاء علـــى وضـــعية مختلـــف المشـــاريع التنمويـــة لبلديـــة عـــين تســـرة للفـــترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

يمكن من خلال الشكلين رقم: 03 و04 أعلاه أن نستنتج أهم المجالات التي تهتم بها بلدية عين تسرة والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1.3.3. إصلاح الطرقات وفك العزلة: تأتي عملية إصلاح الطرقات وفك العزلة في صدارة اهتمامات بلدية عين تسرة حيث تستهلك نسبة 45.32% من إجمالي التمويلات لبرامج التنمية، خاصة خلال السنوات 2014 و2016 و2019، لتمتعها بمساحة كبيرة وطابعها الريفي وتعدد التجمعات السكانية بها. نجد أن البلدية مولت المشاريع الخاصة بالطرقات خلال سنة 2014 بمبلغ يقدر بـ 196.673 مليون دج ولعل أهم المشاريع المسجلة خلال تلك السنة: انجاز الطريق الرابط بين صدراتة الخربة ط و 103 على مسافة 5.2 كم خصص له مبلغ: 50.959 مليون دج، وكذلك مشروع انجاز الطريق الرابط بين بئر عيسى- مشتة تسرة على م 4 كم بمبلغ: 42.693 مليون دج.

2.3.3. التهيئة الحضرية والانارة العمومية: رتبت التهيئة الحضرية والانارة العمومية في المرتبة الثانية في اهتمامات بلدية عين تسرة بتهيئة أكبر قدر ممكن من تجمعاتها السكانية حيث سجلت مشاريع بمبالغ معتبرة في هذا المجال على غرار مشروعين مسجلين سنة 2015 ضمن مخططات البلدية للتنمية وهما تهيئة حضرية بصدراته وبئر عيسى إذ يعتبران من أكبر التجمعات السكانية وقد خصص لهما غلاف مالي معتبر 70.543 مليون دج و35.549 مليون دج للبرنامجين على التوالي، وبخصوص الإنارة العمومية فقد عرفت هي الأخرى اهتمام قصد بعث جو من الرفاه لساكني البلدية ولعل أهم المشاريع المسجلة في هذا المجال مشروع الإنارة العمومية على مستوى البلدية صدراتة وبئر جليلة سنة 2014 بمبلغ 6.171 مليون دج.

3.3.3. تثمين ممتلكات البلدية: تهدف بلدية عين تسرة في هذا المجال المخصص له ما معدله 12.19% من إجمالي التمويلات إلى تعزيز ممتلكات البلدية سواء العقارية منها أو المنقولة. فقد سجلت في إطار التصليحات والبناءات التابعة للبلدية مشاريع ذات مبالغ معتبرة على غرار برنامج خاص بإصلاح الامساكية لمقر البلدية سجل سنة 2015

من ميزانية البلدية وخصص له 2.5 مليون دينار جزائري، أما بخصوص تثمين الممتلكات المنقولة فقد سجلت البلدية عدة مشاريع لاقتناء عتاد متنقل على غرار مشروعي إقناء شاحنتين لرفع القمامة ضاغطة واقتناء ألة حفر وشحن خصص لهما مبلغ 20 مليون دج و12 مليون دج على التوالي سنة 2019 وهذا قصد التكفل الجيد بعملية تنظيف البلدية ورفع القمامة المنزلية.

4.3.3. التزويد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي: يعد التزويد بالمياه الصالحة للشرب من أهم متطلبات التنمية المحلية وقد أولت له بلدية عين تسرة اهتمام متناسبا ومتطلبات السكان منه فخصصت له وللصرف الصحي 9.30% من إجمالي تمويلاتها، ولعل برنامج ربط شبكة المياه الصالحة للشرب لقريتي بئر عيسى وصدراتة المسجل خلال سنة 2014 بمبلغ 16.893 مليون دج أهم وأكبر برنامج خصص لهذا الغرض خلال السنوات محل الدراسة، أما بالنسبة للشبكة الصرف الصحي فقد سجل مشروع هو الأخر بنفس السنة والمخصص لتمديد شبة الصرف الصحي صدراتة وخصص له مبلغ 14.070 مليون دج.

5.3.3. بالنسبة لباقي المجالات وكونها مجالات تهتم بها جهات أخرى على غرار التعليم الذي تختص به مديرية التربية للولاية، والمراكز الصحية الذي تهتم بها هي الأخرى مديرية الصحة. وبخصوص الرياضة والترفيه فقد سجلت عدة مشاريع لملاعب جوارية وتغطية أخرى بالعشب الاصطناعي وهي موزعة على مختلف التجمعات السكانية للبلدية.

4.3. تفصيل المشاريع حسب مصدر التمويل وحسب المجال: من خلال هذا العنصر سنحاول الجمع بين ما تم التطرق إليه في النقطتين الثانية والثالثة من هذا المحور، وذلك بتفصيل لأهم المجالات التنموية حسب مختلف مصادر التمويل الثلاثة، حيث سنقوم بترتيبهم كالتالي مخصصات قسم التجهيز والاستثمار المتأتية من الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير، وفيها نفصل أهم المجلات التي اعتنت بها البلدية خلال فترة

الدراسة، وبنفس الطريقة سنستعرض مخططات البلدية للتنمية تليها البرامج الممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

1.4.3. أهم مجالات التنمية المحلية الممولة عن طريق الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير:

مما سبق لاحظنا المشاركة الضعيفة التي ساهمت بها البرامج الممولة عن طريق الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير والموجهة لقسم التجهيز والاستثمار حيث مثلت فقط 10 %من إجمالي التمويلات والآن سنستعرض تفصيل بأهم البرامج التي مولها.

الشكل رقم (5): أهم مجالات التنمية الممولة عن طريق الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير لبلدية عين تسرة 2014-2019

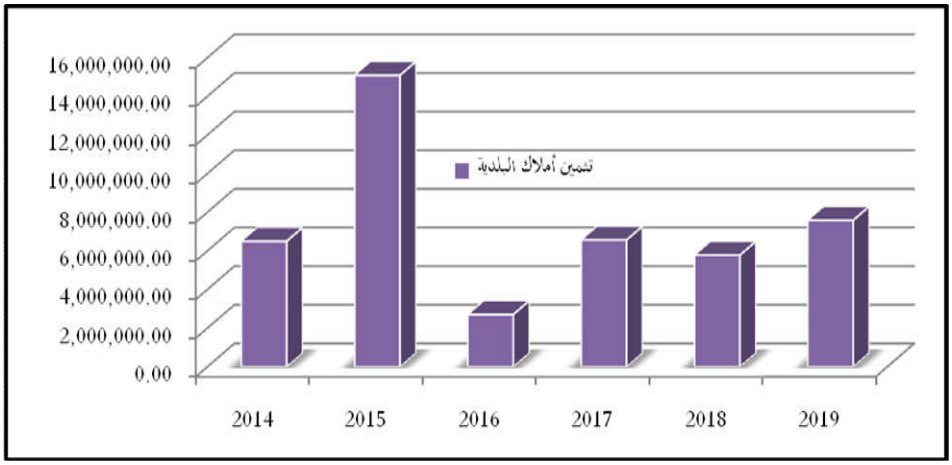

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية عين تسرة للفترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

يوضح الشكل رقم 05 أن اهتمام البلدية من خلال مخصصات الاقتطاع من قسم التسيير موجه جله من أجل تثمين ممتلكات البلدية، ويرجع هذا الاهتمام لسببين الأول قلة الموارد والثاني كون النوعية هذه من المشاريع لا تلقى اهتماما من طرف الدولة لتمويلها، ولعل أهم مبلغ مرصود لتثمين ممتلكات البلدية كان سنة 2015 بتسجيل مشاريع تستهدف تثمن الممتلكات المنقولة، كان أهمها البرنامج المخصص لاقتناء ألة الحفر والشحن إذ رصد لها مبلغ 9.5 مليون دج، وكذا رصد مبلغ 2.5 مليون دج سنة 2018 من أجل اقتناء سيارة وظيفية.

2.4.3. أهم مجالات التنمية المحلية الممولة عن طريق مخططات البلدية للتنمية:

شهدت بلدية عين تسرة خلال فترة الدراسة تمويلات بمبالغ جد معتبرة في إطار مخططات البلدية للتنمية، حيث قدر مبلغ إجمالي تلك التمويلات 644.311 مليون دج وجل اهتماماتها منصبة وكما هو مبين في الشكل الموالي حول إصلاح الطرقات وفك العزلة وكذا التهيئة الحضرية والإنارة العمومية.

الشكل رقم (6): أهم مجالات التنمية الممولة من طرف المخططات البلدية للتنمية لبلدية عين تسرة 2014-2019

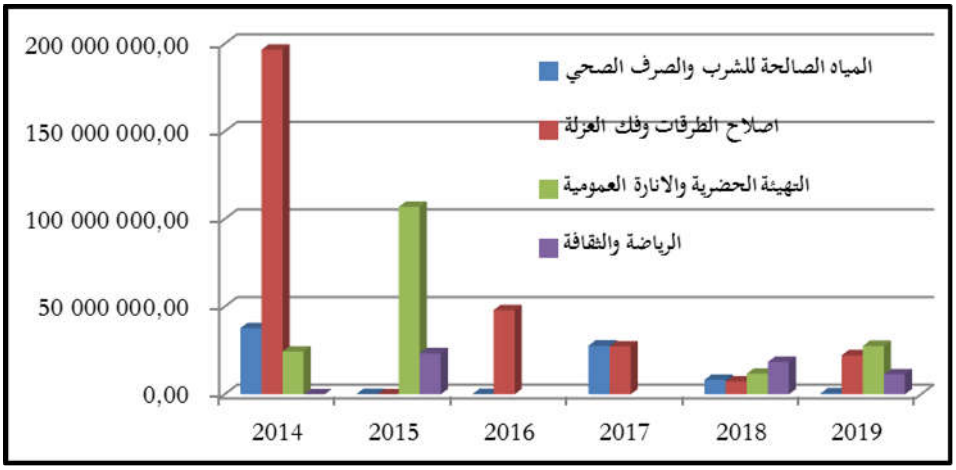

المصـــدر: مـن إعـداد الباحـث بنـاء علـى وضـعية مختلـف المشـاريع التنمويـة لبلديـة عـين تسـرة للفـترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

من خلال الشكل رقم 06 يتضح لنا جليا اهتمام مخططات البلدية للتنمية الموجهة لبلدية عين تسرة لإصلاح الطرقات وفك العزلة عن المناطق النائية، وهذا ما ينص عليه التنظيمات المحددة لكيفية عمل مخططات البلدية للتنمية. قد سجلت بلدية عين تسرة أكبر مبلغ خلال فترة الدراسة والموجه لإصلاح الطرقات وفك العزلة سنة 2014، والذي قدر بـ 196.673 مليون دج، ولعل أهم برنامج مسجل خلال تلك السنة هو انجاز الطريق الرابط بين صدراتة الخربة ط و 103 على مسافة 5.2 كم وذلك بمبلغ 50.959 مليون دج، الهدف من انجاز هذا الطريق هو ربط البلدية بالطريق المؤدي إلى الطريق السيار شرق غرب، والذي يعمل على تنشيط الحركية للأفراد والتجارة على حد

السواء. أما بالنسبة للتهيئة والإنارة العمومية فقد بلغت أوجها سنة 2015 متجاوزة بذلك كل مجالات التنمية الأخرى خلال تلك السنة، وقد أنفق من أجلها مبلغ 106.882 مليون دج، ولعل أهم البرامج المسجلة بها كان برنامج التهيئة الحضرية لبئر عيسى الذي يعد من أكبر التجمعات السكانية على مستوى البلدية.

3.4.3. أهم مجالات التنمية المحلية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: وجهت معظم تمويلات الصندوق لبلدية عين تسرة لتمويل مجالين رئيسيين وهما اصلاحات مؤسسات التربية والتعليم، وكذا تثمين ممتلكات البلدية والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (7): أهم مجالات التنمية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لبلدية عين تسرة 2014-2019

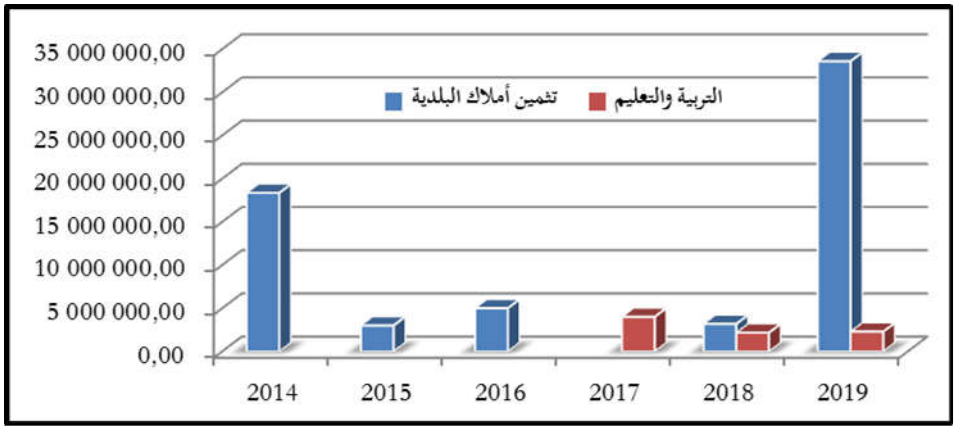

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية عين تسرة للفترة 2014-2019 من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية عين تسرة.

من خلال الشكل رقم 07 أعلاه يتبين لنا أن مخصصات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الموجهة لتمويل المشاريع التنموية في بلدية عين تسرة عرفت تذبذبا كبيرا خلال منتصف فترة الدراسة، وانتعاشا ملحوظا خلال نهاية فترة الدراسة، حيث مول مشاريع بمبلغ 82.392 مليون دج خلال سنة 2019، وأهم مشروع ممول في هذا الاطار اقتناء شاحنتين دكاكة لرفع القمامة المنزلية بمبلغ 20 مليون دج، ولقد

تمحورت تدخلاته في اطار التربية والتعليم في منح مبالغ مالية مخصصة لإصلاح الامساكية والتدفئة المركزية على مستوى المدارس الابتدائية، ولعل أهم مبلغ خصص في هذا الشأن سنة 2016 إذ قدر بـ 5 مليون دج وهذا قصد التكفل الجيد بالأطفال المتمدرسين على مستوى مختلف مدارس البلدية.

4. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة في محورها الأول تطرقنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، حيث تم تعريفها والتعريج على مختلف عناصرها مع تعداد أهم مجالاتها، كما تم التعرف على مختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها البلدية في القيام بالتنمية المحلية، حيث بداية تعتمد على مصادرها الذاتية من خلال المبلغ المقتطع من إيرادات قسم التسيير؛ ولعدم كفاية هذا المصدر وتعدد متطلبات التنمية المحلية في مختلف مجالاتها، دعمت هذه الأخيرة بمصادر خارجية لعل أهمها مساهمات ميزانية الدولة من خلال مخططات البلدية للتنمية، ومساهمات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة لاختبار مدى مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية تم في المحور الثاني دراسة حالة بلدية عين تسرة للفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 وكانت أهم النتائج المتوصل اليها كما يلي:

- تساهم ميزانية بلدية عين تسرة في عملية التنمية المحلية إلا أن مساهمتها المباشرة من خلال الاقتطاع من ايرادات قسم التسيير والمخصص لتمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار كان أقل بكثير من الموارد الخارجية لميزانية البلدية؛
- تمثل مخططات البلدية للتنمية حصة الأسد في تمويل التنمية المحلية ببلدية عين تسرة إذ تمول 73% من إجمالي التمويلات. يأتي في المرتبة الثانية إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 17% من إجمالي التمويلات؛
- تحتل عملية إصلاح الطرق وفك العزلة المكانة الأولى في اهتمامات بلدية عين تسرة، وكذا المرتبة الأولى في المشاريع الممولة عن طريق مخططات البلدية للتنمية، حيث

تستهلك نسبة 45.32% من إجمالي المبالغ المخصصة للتنمية، وتأتي في المرتبة الثانية التهيئة الحضرية والإنارة العمومية؛

- توجه معظم تمويلات بلدية عين تسرة من اقتطاعها من ايرادات قسم التسيير لتمويل برامج تهدف إلى تثمين ممتلكات البلدية سواء العقارية منها أو المنقولة؛
- يوجه جزء معتبر من تمويلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للتكفل بالإصلاحات المختلفة على مستوى المدارس الابتدائية؛

قصد تصحيح الخلل المسجل على مستوى هيكلة تمويل البرامج التنموية ولتدعيم القسط المتأتي عن طريق الاقطاع المخصص لقسم التجهيز والاستثمار نقترح على بلدية عين تسرة ما يلي:

- التوجه أكثر نحو المشاريع المدرة للمداخيل كبناء الأسواق والمذابح وغيرها...؛
- الترشيد قدر الامكان من نفقات قسم التسيير، وتوجيه الجزء الموفر لتمويل قسم التجهيز والاستثمار؛
- الخروج من التطبيق القديم للإدارة البلدية من بلدية تمثل عبئ على ميزانية الدولة نحو بلدية تستثمر في مشاريع منتجة؛
- انشاء مؤسسات تابعة للبلدية قصد التوفير في المبالغ المخصصة لإنجاز مختلف المشاريع، فإنجاز مثل هذه المؤسسات يفتح مناصب شغل ويوفر المال والوقت المنفقان من أجل إبرام الصفقات العمومية، وتضمن الجودة في الإنجاز.

5. المراجع:

- المرسوم رقم: 73- 136. (09 أوت, 1973). المتعلق بشروط وتسير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(67). الجزائر.
- بيصار عبد المطلب، و شريط حسين الأمين . (2018). التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية. مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الوادي. الجزائر، 2(2)، الصفحات 38-48.

- الأمم المتحدة. (2004). البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية: انجازات وتحديات. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(6). نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 20 جانفي 2019. (22 أبريل, 2019). لذي يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانيات البلديات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(22). الجزائر.
- الموسوعة الحرة ويكيبيديا. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 10, 2020، من https://ar.wikipedia.org/wiki/بلدية_عين_تسرة
- أونيسي ليندة. (جوان, 2016). المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة باتنة. الجزائر(9)، الصفحات 226-243.
- بن الحاج جلول ياسين. (ديسمبر, 2017). أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية – حالة الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي. جامعة الجلفة. الجزائر(8)، الصفحات 135-162.
- خروبي سفيان، و بن طيبة مهدية. (2016). دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة". مجلة إيليزا للبحوث والدراسات،المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، 1(1)، الصفحات 76-98.
- عبد اللاوي عبدالسلام ، و بوبكر أمال . (2020). دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية. جامعة الشلف. الجزائر، 6(1)، الصفحات 91-102.
- مجد خضر. (05 أفريل, 2016). مفاهيم عامة. تاريخ الاسترداد 1 10, 2020، من موضوع: https://mawdoo3.com/مفهوم_التنمية_المحلية
- يامة ابراهيم. (جوان, 2017). مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المركز الجامعي ميلة. الجزائر(05)، الصفحات 603-627.